

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٦٧٥

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبد اللات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميزان: ١

٢

المميز ضده: الحقيق العام

القرار المميز:

القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٢/٥٨٥ القاضي بوضع المميزين
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم ومصادرة الأدوات
الحادة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على الوقائع.
٢. إن قرار المحكمة يشوبه الغموض والقصور في التعليل والتسبيب .
٣. لم تبين المحكمة في قرارها كيف خلصت إلى أن هناك استتالة إلى موطن العفة وخذش
الحياء.
٤. قرار المحكمة شابه الفساد بالاستدلال .

وإحالتهم إلى المحكمة ذاتها لمحاكمتهم عما أسند إليهم.

وتتلخص وقائع الدعوى:

كما قنعت بها محكمة الجنايات الكبرى واطمأنت لها (إنه وبناء على اتفاق مسبق بين المتهمين جميعهم قامت المتهمة ه بالاتصال مع المجني عليه وأخبرته بوجود شقة معروضة للبيع وبسعر مغرٍ بداعي السفر وأبلغته أنها موجودة في شارع ((الجاردنز)) حيث التقى معها هناك وأبلغته أن الشقة موجودة في منطقة الزهور وركبت معه في سيارته واستدرجته إلى تلك الشقة بناء على الاتفاق مع باقي المتهمين وعندما وصل الشقة شاهد عبارة ((الشقة للبيع)) ودخل الشقة وكان بداخل الشقة المتهمة التي ذكرت أن الشقة تعود لها وترغب ببيعها وأثناء وجوده بالشقة وحيث إنه مصاب بالسكري طلب الدخول إلى الحمام حيث دخل الحمام وأثناء وجوده داخل الحمام وعندما قام بفك أزرار بنطلونه وبعد حوالي أقل من دقيقة دخل إليه المتهمان وشخص ثالث وكان المتهم يحمل سكيناً والمتهم حمل شبرية وقاموا بتشليحه كامل ملابسه التي كان يرتديها وقاموا بتصويره وهو عارٍ من الملابس بعد أن تعاركوا معه وقاموا بضربه ثم قاموا بتوقيعه على أوراق بيضاء وأخذوا منه مبلغ من المال كما أخذوا هاتفه وساعته الشخصية، ثم قام المتهم بأخذ مفتاح سيارته وذهب إليها وأخذ ملفاً منها، ثم أعادوا له ملابسه وسمحوا له بالمغادرة وبعد المغادرة قدم الشكوى وجرت الملاحقة وتعرف المجني عليه على المتهمين لدى الشرطة ولدى المدعي العام .

وبتطبيق القانون على الوقائع التي قارفها كل من المتهمين تجاه المجني عليه المتمثلة بقيامهما باستدراجه إلى شقة في منطقة الزهور بحجة عرضها للبيع بسعر مغرٍ بداعي السفر من أجل ابتزازه وسرقة بعد تصويره وهو عارٍ من الملابس من قبل المتهمين بعد الاتفاق معهما على ذلك.

فإن هذه الأفعال من جانب المتهمتين تشكل سائر عناصر وأركان جناية التدخل بهتك العرض طبقاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ وبدلالة المادة ١/٣٠١ أ من قانون العقوبات مما يستوجب تجريمهما بهذه التهمة .

كما أن الأفعال التي قارفها كل من المتهمين تجاه المجني عليه المتمثلة بقيامهما بتشليحه كامل ملابسه تحت التهديد بواسطة أدوات حادة ثم قيامهما مع شخص ثالث بتصويره وهو عار من الملابس، فإن هذه الأفعال تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض طبقاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١/أ من قانون العقوبات لارتكابها من قبل أكثر من شخص في التغلب على مقاومة المجني عليه.

ذلك أن هذه الأفعال استطلت إلى أماكن العفة لدى المجني عليه وخذشت عاطفة الحياء العرضي لديه حيث انكشف كامل جسمه على المتهمين والشخص الثالث وبانت عورته عليهم التي يحرص كل إنسان على حمايتها وصونها والذود عنها.

وحيث ثبت قيامهما بحمل وحياسة أدوات حادة فإنه يتعين إدانتها بجنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات، وقررت إدانتها بهذه التهمة والحكم بحبس كل واحد منهما لمدة شهر والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة.

وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قررت تجريم كل من المتهمين بجنائية هناك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١/أ من القانون ذاته.

وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية قررت المحكمة تجريم كل من المتهمين بجنائية التدخل بهتك العرض طبقاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١/أ من القانون ذاته.

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات والمادة ١/٣٠١/أ من القانون ذاته، وضع كل من المجرمين بالوضع بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم واستعملت الأسباب المخففة التقديرية بحقهما لإسقاط الحق الشخصي وقررت وضع كل منهما بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم، وعملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات قررت المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل منهما وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة.

وعملاً بأحكام المواد ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ و ١/٣٠١ من قانون العقوبات الحكم على كل واحدة من المتهمتين بالشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر وعشرين يوماً والرسوم.

ولإسقاط الحق الشخصي وعملاً بالمادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة إلى النصف لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة وتسعة أشهر وعشرة أيام والرسوم.

ورداً على أسباب الطعن التمييزي: نجد أنها تنصب بمجملها على الطعن في وزن البيانات وأن القرار جاء قاصراً في التعليل والتسبيب ومشوباً بالفساد في الاستدلال، وبني على شهادة شاهد فرد.

وفي ذلك نجد أن لمحكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع وقانون وفقاً لأحكام المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مطلق الصلاحية في استخلاص واقعة الدعوى وتطبيق حكم القانون عليها ولا معقب لمحكمتنا عليها في ذلك ما دام أن استخلاصها لواقعة الدعوى وتطبيق القانون عليها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وله أصل ثابت في أوراق الدعوى وبياناتها.

وفي دعوانا هذه نجد أن محكمة الجنايات قد قامت باستخلاص واقعة الدعوى من خلال بيانات قانونية لها أصل ثابت في الدعوى بعد أن قامت باقتطاف فقرات من شهادات الشهود وخاصة شهادة المشتكي المؤيدة بباقي شهادات الشهود وهم كل من الملازم الذي قام بضبط أقوال المتهم وجاء بشهادته أن المتهم أدلى بأقواله بطوعه واختياره ولم يتعرض لأي نوع من الضرب أو التهديد.

وشهادة الوكيل حيث جاء بشهادته أن المتهم أحضر له ملفاً فيه مجموعة من الأوراق العائدة للمشتكي الذي تعرف على المتهم وشهادة شاهد النيابة العريف

وكذلك اعتراف كل من المتهمتين لدى الشرطة حيث ثبت أن اعترافهما لدى الشرطة كان بطوعهما واختيارهما .

وحيث طبقت المحكمة القانون تطبيقاً سليماً على هذه الواقعة ونحن نقرها على صحة وسلامة ما توصلت إليه من حيث الواقعة والتطبيق القانوني مما يجعل من أسباب الطعن غير واردة على القرار المطعون فيه.

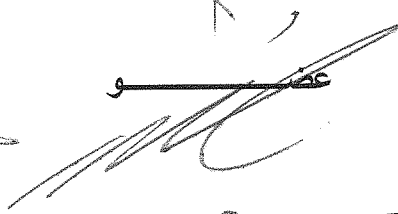
لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق .

قراراً صدر بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٢/٤/٢٠١٣ م

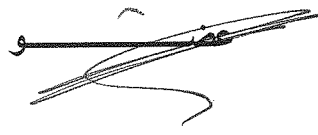
القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



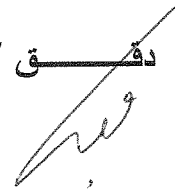
عضو



رئيس الديوان



دقيق / ف ع



lawpedia.jo